برنامج مي جمال للبحث النسوي

تأنيث الأخلاق وتسييس الرقابة: الجندر والطبقة في محاكمات فتيات تيك توك

إعداد الباحثة /رحمة سامي



إدراك Edraak
Foundation
For development and equality
www.edraak-eg.org

برنامج مي جمال للبحث النسوي

تأتي هذه الأبحاث كنبضٍ مكتوب، وذاكرةٍ تقاوم النسيان، وامتدادٍ لصوتٍ آمن بأن المعرفة ليست حيادًا، بل موقف. هي ثمرة برنامج مي جمال للبحث النسوي، حيث التقت الأسئلة الجريئة بتجارب النساء، وانحازت الكلمات إلى ما ظل طويلًا مهمَّشًا أو مسكوتًا عنه. في هذه الصفحات، لا تُكتب الأبحاث بوصفها نصوصًا أكاديمية، بل كشهادات فكرية تحفر في طبقات الواقع، وتفكّك ما ترسّخ من يقين، وتعيد رسم العالم من زاوية من وُضعن دومًا على الهامش. هذا العمل تحية لمي جمال، واستدعاء لروحها التي رأت في البحث فعلَ مقاومة، وفي الكتابة مساحةً للنجاة، وفي المعرفة وعدًا بعدالةٍ ممكنة.

إدراك Edraak
Foundation For development and equality
www.edraak-eg.org

برنامج مي جمال للبحث النسوي

عـن البرنامج:

برنامج وجائزة مي جمال للبحث النسوي هو مسار لدعم الناشطات النسويات الشابات المهتمات بالبحث والكتابة من منظور نسوي عربي، وتشجيعهن وتزويدهن بفرص لتطوير مهاراتهن البحثية.

البرنامج موجه بالأساس للناشطات النسويات والمنخرطات في العمل على قضايا النساء داخل المجموعات والمنظمات النسوية، ولديهن اهتمام بالكتابة البحثية، ولكن لا تتوفر لهن الفرص لتعزيز معرفتهن وتطوير مهاراتهن.

نسعى من خلال هذا البرنامج إلى:

تمكين الناشطات النسويات المبتدئات في مجال الكتابة البحثية، وتزويدهن بفرص لتطوير مهاراتهن، والتشبيك مع عدد من المهتمات والمتخصصات، والحصول على الدعم والإرشاد لتطوير وإنهاء أوراقهن البحثية.

دعم إنتاج معرفة نسوية باللغة العربية مرتبطة بواقع النساء وقضاياهن في مصر.

الحفاظ على إنتاج معرفي نسوي مستمر يمتد عبر الأجيال، ويوثق قضايا وأصوات النساء.

Edraak
إدراك
Foundation
For development and equality
www.edraak-eg.org

تأنيث الأخلاق وتسييس الرقابة: الجندر والطبقة في محاكمات فتيات تيك توك

إعداد رحمة سامي

كيف تساهم السياسات الحكومية في تقييد حرية التعبير الرقمي للنساء؟

ما دور الفاعلين المجتمعيين (الإعلاميين وصفحات التواصل الاجتماعي) في تقييد حرية التعبير الرقمي للنساء؟

ماذا تعكس قضية فتيات التيك توك من تحيزًا طبقيًا؟

برنامج وجائزة مي جمال للبحث النسوي

القاهرة - ٢٠٢٥

الملخص

تستكشف هذه الدراسة كيف تحولت قضية "فتيات تيك توك" في مصر إلى مساحة يتقاطع فيها الجندر والطبقة مع ممارسات الرقابة الأخلاقية للدولة. تُظهر الورقة أن استخدام الدولة للقوانين الرقابية لم يكن مجرد تطبيق قانوني، بل ممارسة ممنهجة لـ تأنيث الأخلاق عبر تحويل سلوكيات النساء خصوصًا من الطبقات الفقيرة إلى مجال عام قابل للتجريم. يعتمد التحليل على منهجية نوعية تشمل مقابلات مع أحد أعضاء من فرق الدفاع، وتحليل المرافعات القانونية وردود الفعل المجتمعية، بهدف الكشف عن كيفية تسييس الرقابة وتحويل الهجوم الجماعي عبر الإنترنت إلى ذراع غير رسمي للملاحقات القضائية. وتشير النتائج إلى أن الدولة استخدمت القيم الأخلاقية كأداة لإعادة إنتاج السيطرة الطبقية، حيث عُوقبت النساء من الطبقات الأدنى بعنف أكبر، بينما تعامل المجتمع والدولة بتسامح أكبر مع نساء الطبقات العليا في حالات مشابهة. تؤكد الدراسة أن هذه المحاكمات تعمق الفجوات الجندرية والطبقية في الفضاء الرقمي، وتكشف عن تداخل الأبوية مع الخطابات السلطوية التي تُعيد تشكيل حدود وجود النساء في المجال العام.

المقدمة

تُعد قضية "فتيات تيك توك" نقطة مفصلية لفهم كيفية اشتباك الدولة المصرية والمجتمع مع ظهور النساء في الفضاء الرقمي، خصوصًا حين ينتمين إلى طبقات اجتماعية مُهمشة.[١] لم تُعامل هذه القضية باعتبارها مجرد جدل حول "محتوى ترفيهي"، بل جرى تحويلها إلى ساحة لإعادة إنتاج السلطة الأخلاقية، من خلال تأنيث المعايير القيمية وتوجيهها نحو أجساد النساء وخياراتهن الرقمية. تكشف محاكمة فتيات مثل حنين حسام ومودة الأدهم عن أن الدولة لا تُجرم السلوك ذاته بقدر ما تُجرم الجسد الذي يُنتجه، وهو ما يتضح في التركيز على فيديوهات الرقص باعتبارها "أدلة" رغم أنها لا تشكل جريمة قانونية واضحة، لكنها تُحمل دلالات أخلاقية حين تصدر عن نساء غير متوافقات مع الشخصية الرقمية الذي يحاول المجتمع ضبطها للنساء.[٢]

تظهر هذه القضية أيضًا كيف يعمل الخطاب القانوني جنبًا إلى جنب مع الرقابة المجتمعية لتشكيل مناخ متكامل للضبط. فالتحقيقات لم تبدأ بناءً على بلاغات رسمية، بل انطلقت من موجات تحريض إلكترونية وهجوم جماعي ضد الفتيات، وهو ما أضفى على الرأي العام دورًا رقابيًا يُكمل سلطة النيابة العامة. هذا التفاعل بين الرقابة الرسمية وغير الرسمية يكشف عن تسييس الرقابة الأخلاقية، حيث تُستخدم القوانين ذات الصياغات الفضفاضة، مثل "المساس بالقيم الأسرية"، لفرض حدود جديدة على النساء في المجال العام الرقمي.

كما تُبرز القضية بوضوح البُعد الطبقي في الملاحقات. ففي حين أثارت وقائع مشابهة لنساء من الطبقات الوسطى والعليا - مثل حادثة فستان رانيا يوسف - جدلًا إعلاميًا، إلا أنها لم تُترجم إلى عقوبات قمعية. في المقابل، تم التعامل مع فتيات "تيك توك" باعتبارهن تهديدًا للنظام الأخلاقي والاجتماعي، ما يعكس أن أشد أشكال الرقابة تُفرض حين تُخترق الحدود الطبقية عبر الكسب الرقمي السريع. وبذلك، تكشف هذه القضية عن كيفية استخدام الدولة للأخلاق كأداة لإعادة إنتاج الهرم الاجتماعي، ولحماية قيم أبوية ترى أن صعود امرأة من الطبقات الأكثر فقرا، ولو عبر محتوى رقمي، يُمثل تهديدًا يجب احتواؤه.

من ثم، تنطلق هذه الدراسة من سؤال رئيسي: كيف تشكلت الرقابة الأخلاقية على النساء في قضية فتيات تيك توك عبر تفاعل الجندروالطبقة وسياسات الدولة؟

وتسعى إلى تحليل هذا السؤال من خلال منهج نوعي يعتمد على مقابلات مع أحد أعضاء فريق الدفاع، وتحليل نصوص الاتهام والمرافعات، وربطها بخطاب الإعلام والرأي العام، بهدف الكشف عن العلاقة بين السلطة الأخلاقية وآليات الضبط الاجتماعي، وكيف تُعيد هذه الآليات تشكيل وجود النساء في المجال الرقمي.

الإطار النظري

يعتمد هذا البحث على إطار نظري يربط بين ثلاثة مفاهيم مركزية: التقاطعية، وتأنيث الأخلاق، والرقابة السلطوية في الفضاء الرقمي. تشكل هذه المفاهيم عدسة تسمح بفهم كيفية اشتباك الجندر والطبقة والقانون في قضية فتيات تيك توك، وكيف تتحول أجساد النساء إلى ساحة للصراع الأخلاقي والسياسي.

تُعد نظرية التقاطعية كما طورتها "Kimberlé Crenshaw " مدخلًا أساسيًا لفهم تعدد أنماط القهر التي تتعرض لها النساء، خصوصًا حين يجتمع الجندر مع الطبقة والسن والانتماء الاجتماعي. في السياق المصري، تساعد التقاطعية في تفسير الفارق بين ردود الفعل القانونية والمجتمعية تجاه النساء من الطبقات العليا كما في حالة رانيا يوسف وبين الفتيات الأكثر فقرًا اللواتي يُنظر إلى صعودهن الرقمي بوصفه خرقًا غير مشروع للتراتب الاجتماعي. وهكذا يصبح التمييز مضاعفًا؛ ليس فقط ضد النساء، بل ضد نساء ينتمين إلى فئات اجتماعية لا يُسمح لها بامتلاك الصوت العام أو رأس المال الرمزي.[٣]

كما تستند الدراسة إلى مفهوم Feminization of Morality، الذي يشير إلى تحميل النساء وحدهن مسؤولية حفظ "القيم الأسرية "و"الحياء العام"، وإلى أن ظهورهن في المجال الرقمي يُقرأ باعتباره فعلًا أخلاقيًا قبل كونه فعلًا اقتصاديًا. هذا التأنيث يجعل أي محتوى ينتجه جسد أنثوي -خصوصًا الجسد الفقير. قابلًا للتحويل إلى قضية عامة، ويُحول الاختلاف الثقافي والاجتماعي إلى جرم أخلاقي. ومن ثم، يصبح الرقص في فيديو رقمي ليس فقط ممارسة شخصية، بل "خرقًا "للحدود التي ترسمها السلطة للجسد الأن.

ويرتبط هذا المفهوم بمفهوم Digital Authoritarian Surveillance، الذي لا يشير فقط إلى تدخل الدولة عبر التشريعات أو الآليات الرسمية، بل يشمل كذلك الرقابة المجتمعية والهجمات الجماعية المنظمة Cyber Mob Attacks التي تُنتج خطابًا يشرعن ملاحقة النساء ويخلق توافقًا اجتماعيًا حول معاقبتهن. في هذا السياق، تُصبح النيابة العامة، والإعلام، والدعاة الدينيون، ورواد مواقع التواصل أطرافًا متشابكة لإنتاج "مناخ أخلاقي عقابي"ي صعب فصله عن منطق السلطة السياسية.[٤]

ومن خلال هذا الإطار النظري المركب، تفهم الدراسة قضية فتيات تيك توك بوصفها نقطة تقاطع بين:

١. **الجندر** الذي يُحول الجسد الأنثوي إلى موضوع ضبط.
٢. **الطبقة** التي تحدد من يحق له الظهور ومن لا يحق.
٣. **السلطة** التي تستخدم الأخلاق لإعادة إنتاج السيطرة على المجال العام.

هذا التداخل هو ما يجعل القضية مثالًا صارخًا على كيفية اشتغال الدولة والمجتمع معًا لتحديد حدود ما يُسمح للنساء بفعله في الفضاء الرقمي، وما يُعد تهديدًا يستوجب العقاب.

المنهجية

تعتمد هذه الدراسة على منهجية نوعية (Qualitative Methodology) تُناسب طبيعة الأسئلة البحثية التي تتناول تفاعل الجندر والطبقة والسلطة في قضية فتيات تيك توك. وتقوم المنهجية على ثلاث أدوات رئيسية لجمع البيانات وتحليلها:

أولًا: المصادر الأولية

تعتمد الدراسة على مقابلة معمقة (In-depth Interview) أُجريت مع أحد أعضاء فريق الدفاع القانوني عن حنين حسام وموادة الادهم ، تناولت طبيعة الاتهامات، والمواد القانونية المستخدمة، وممارسات النيابة العامة، وحدود التدخل القضائي في القضية. كما تستند الدراسة إلى تحليل المرافعات القانونية والوثائق القضائية المرتبطة بالقضية بما يشمل أوامر الإحالة، محاضر التحقيق، وبيانات النيابة العامة باعتبارها نصوصًا تكشف عن المنطق القانوني والأخلاقي الذي بُنيت عليه القضية.

كما اعتمدت الدراسة على تحليل نوعي لخطاب النيابة العامة والإعلام التقليدي ومحتوى مواقع التواصل الاجتماعي، لفهم كيفية إنتاج "الخطاب الأخلاقي العقابي" الذي أحاط بالقضية. شمل ذلك مراجعة بيانات رسمية، مثل بيانات النيابة، وتحليل تغطية برامج حوارية، إلى جانب تتبع الهجمات الجماعية Cyber Mob Attacks التي لعبت دورًا في تشكيل المزاج العام، ودفع الدولة نحو اتخاذ إجراءات عقابية. يتيح هذا التحليل الكشف عن التفاعل بين الخطاب القانوني والخطاب المجتمعي وكيفية تطبيعهما لمفهوم "القيم الأسرية" كأداة ضبط جندري وطبقي.

ثانيا: المصادر الثانوية

تستفيد الدراسة من تقارير منظمات حقوقية مثل Egyptian Initiative for Personal Rights (EIPR) و Association for Freedom of Thought and Expression (AFTE)، التي وثقت الاستهداف القانوني والاجتماعي للنساء في المجال الرقمي. كما تعتمد على الأدبيات الأكاديمية في مجالات Intersectionality, Digital Surveillance, و Gendered Moral Regulation ، لتوفير إطار نظري يساعد على تفسير النتائج وربطها بالممارسات السلطوية التي تعيد تشكيل وجود النساء في الفضاء الرقمي.

تم تحليل البيانات باستخدام أسلوب الترميز الموضوعاتي (Thematic Coding) الذي يسمح باستخلاص الأنماط المتكررة في القضية، مثل: "تأنيث الأخلاق"، "الرقابة المجتمعية، "التسييس القانوني"، و"التحيز الطبقي". ويعتمد التحليل على دمج المقابلةمع النصوص القانونية ومع الخطاب الإعلامي لتكوين رؤية شاملة تفسر كيف يتفاعل القانون والمجتمع والسلطة في إنتاج الرقابة الأخلاقية على النساء.

دور السياسات الحكومية في تقييد حرية النساء في التعبير الرقمي

تعد قضية فتيات "تيك توك" من القضايا البارزة التي تسلط الضوء على ما يمكن وصفه بالحِصار الرقمي المفروض على حرية التعبير للنساء في مصر، أي مجموعة القيود القانونية والاجتماعية التي تضيق على حضور النساء في الفضاء الإلكتروني. تكشف هذه القضية عن كيفية تنفيذ القوانين المتعلقة بالرقابة الرقمية بشكل غير متوازن، حيث يتم استهداف النساء بشكل رئيسي، مما يحد من قدرتهن على المشاركة الفعّالة في الفضاء الرقمي ويقلل من فرصهن في التعبير والإبداع[٥].

في ٢١ أبريل ٢٠٢٠، أعلنت النيابة العامة المصرية عبر صفحتها الرسمية على فيسبوك عن بدء التحقيق مع حنين حسام بناءً على شكاوى من مستخدمي الإنترنت، بعد موجة واسعة من ردود الفعل على مواقع التواصل الاجتماعي التي طالبت بالتحرك ضدها. ثم أدانت المحكمة الاقتصادية في القاهرة كلًا من حنين حسام ومودة الأدهم بتهمة "انتهاك قيم ومبادئ الأسرة"، وحكمت عليهما بالسجن لمدة عامين وغرامة ٣٠٠ ألف جنيه. وفي يناير ٢٠٢١، قضت محكمة الاستئناف ببراءة حنين حسام وإلغاء حكم السجن بحق مودة الأدهم، وتم الإفراج عنهما.

غير أن القضية لم تتوقف عند هذا الحد إذ تقدمت النيابة باتهامات أكثر خطورة، في مقدمتها الاتجار بالبشر بزعم "استغلال الفتيات في أعمال تتعارض مع قيم المجتمع بهدف جني أرباح". وفي يونيو ٢٠٢١، أدانت محكمة جنايات القاهرة المتهمتين، فحُكم على حنين حسام غيابيًا بالسجن ١٠ سنوات، وعلى مودة الأدهم بالسجن ٦ سنوات. ورغم أن هذه الاتهامات بدت في ظاهرها قانونية، فإنها أخفت وراءها محاولة لفرض معايير أخلاقية مجتمعية باعتبارها أساسًا للعقاب، بما يعكس توجها رقابيًا متزايدًا يستهدف النساء في الفضاء الرقمي[٦].

تعتمد هذه الورقة على مواد قانونية مثل المادة ٢٥ من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨، التي تجرم "الاعتداء على المبادئ أو القيم الأسرية"، بالإضافة إلى قانون تنظيم الصحافة والإعلام رقم ١٨٠ لسنة ٢٠١٨ الذي ينظم المحتوى الرقمي. ورغم أن هذه النصوص تبدو موجهة لحماية "النظام العام"، إلا أنها تعاني من إشكاليات جوهرية في الصياغة أبرزها غموض تعريف "القيم الأسرية" و"المبادئ الأخلاقية"، بما يفتح الباب أمام تفسير انتقائي يسهم في استهداف النساء، خاصة من الطبقات الأفقر، في تعارض واضح مع مبادئ الحرية الرقمية والدستورية.[٧]

ويترتب على هذا الغموض أن تتحول هذه المصطلحات الفضفاضة إلى أدوات قابلة للتسييس، تُستخدم لإعادة إنتاج الرقابة الأخلاقية على النساء وإخضاع مشاركتهن الرقمية للضبط الاجتماعي. فبدلًا من أن يكون القانون وسيلة لحماية الحقوق، يصبح وسيلة لفرض معايير أخلاقية غير محددة، وهو ما يؤدي إلى حالة من عدم اليقين القانوني، إذ يصبح من الصعب على الأفراد معرفة ما هو مسموح وما هو ممنوع، مما يعرض النساء لملاحقات غير مبررة.

يكشف المحامي هشام رمضان أن المادة ٢٥ من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، التي تُستخدم في قضايا مثل قضية حنين حسام وسما المصري، هي مادة فضفاضة وغير دستورية، لأنها تعتمد على مفهوم غامض هو "الاعتداء على قيم الأسرة المصرية". هذا الغموض يتعارض مع مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات الذي يشترط وضوح النص القانوني، كما يتناقض مع مبادئ حماية الحقوق الرقمية التي تؤكد ضرورة تحديد نطاق التدخل القانوني. ويشير هشام إلى أن المحكمة الدستورية هي الجهة الملائمة لمراجعة هذه المادة وضمان عدم استخدامها لإعادة إنتاج الهيمنة الأخلاقية عبر القانون.[٨]

وتشير مراجعة حيثيات حكم حنين حسام إلى أن القضية تجاوزت حدود المعالجة القانونية لتتحول إلى محاكمة أخلاقية تستهدف النساء. ففي ٢٣ أبريل ٢٠٢٠، اعتبرت النيابة في بيان رسمي أن الأدلة ضد حنين تمثلت في مقاطع ظهرت فيها وهي ترقص أو تتفاعل مع الموسيقى "بطريقة تهدف لجذب الأنظار"، وهي صياغة تعكس قراءة قيمية للسلوك أكثر من كونها قراءة قانونية. كما اعتمدت التحقيقات على مواد مسربة من صور ومقاطع شخصية للفتيات، نُشرت بشكل غير قانوني عبر الإنترنت، ورغم أنها تمثل انتهاكًا واضحًا للخصوصية الرقمية، فقد تم توظيفها كأدلة اتهام بدلًا من ملاحقة مرتكبي التسريب[٩].

هذا النهج يكشف عن سياسة قانونية أوسع تهدف إلى فرض رقابة أخلاقية على النساء عبر استخدام القانون كأداة ضبط اجتماعي، رغم غياب أدلة جنائية واضحة. وقد دفع مركز "مسار" مجتمع التقنية والقانون بعدم دستورية المادة ٢٥، مشيرًا إلى أن نصها الفضفاض يُستخدم بصورة انتقائية ضد النساء، مما يجعلها أداة لإعادة إنتاج التمييز الجندري بدلًا من حماية الحقوق الرقمية.[١٠]

وفي السياق نفسه، يلاحظ أن دور النيابة العامة قد تطور من جهة تحقيق تقليدية إلى جهة رقابية تمارس نوعًا من "الرقابة الأخلاقية institutional moral surveillance "عبر مراقبة المحتوى الرقمي. ففي عام ٢٠١٩، أنشأ مكتب النائب العام إدارة مختصة للرصد والتحليل تتولى متابعة الأخبار والتعليقات على الإنترنت. وفي حالة حنين حسام، تم تحريك الدعوى استنادًا

إلى تقرير صادر عن هذه الإدارة مبني على "ردود أفعال المشاركين في مواقع التواصل الاجتماعي"، وهو ما يعكس استخدام الرقابة الجماعية كأداة لتبرير الملاحقات القضائية، وتحويل "الغضب الأخلاقي" الشعبي إلى أساس للتحرك القانوني[١١].

ويظهر هذا التوجه أيضًا في استخدام النيابة العامة للخطاب الأخلاقي في بياناتها، مثل الاستشهاد بمصطلحات كـ"الفسق" و"ممارسة الدعارة". ففي بيان أصدرته النيابة بعد الحكم على حنين حسام ومودة الأدهم، طالبت المجتمع بالمساهمة في "حراسة الحدود المستحدثة".[١٢] و"التصدي لقوى الشر الساعية لإفساد المجتمع"، وهي لغة تعكس تحميل الفقر والهشاشة الاقتصادية مسؤولية "انحراف النساء". هذا الخطاب يعزز دور المجتمع كفاعل رقابي، ويضفي شرعية على تدخلات تهدف إلى ضبط السلوكيات الرقمية للنساء، لا سيما من الطبقات الأفقر[١٣].

ويسهم هذا التوجه في الحد من الحريات الشخصية وإعاقة مشاركة النساء بفعالية في الفضاء الرقمي، كما يعيد إنتاج فجوات جندرية مضاعفة؛ إذ تتحول مشاركة النساء، خصوصًا من الفئات الأقل حظًا اقتصاديًا، إلى مساحة مراقَبة تُقرأ دائمًا في إطار الشك الأخلاقي، وليس في إطار حرية التعبير

ما دور الفاعلين المجتمعيين في تقييد حرية التعبير الرقمي للنساء؟

تُظهر قضية فتيات "تيك توك" كيف أن التناول الإعلامي المتحيز وردود الأفعال المجتمعية يعززان الحصار الرقمي المفروض على حرية التعبير للنساء في مصر. فبمجرد تصوير الفتيات باعتبارهن تهديدًا للأخلاق والقيم الأسرية، أسهم الإعلام في تصعيد الرقابة الأخلاقية على النساء، وتقييد حضورهن في الفضاء الرقمي، بينما يتم تجاهل الأنماط نفسها من السلوك عندما تصدر عن رجال، بما يكشف عن تمييز جندري واضح. كما ساهمت التغطيات الإعلامية والتحقيقات القضائية في تعميق الفجوات الطبقية، إذ استُهدفت النساء من الطبقات الأفقر على نحو أشد، وهو ما ينسجم مع منظور نظرية التقاطعية (Intersectionality) التي تؤكد أن التمييز ضد النساء لا ينفصل عن البنى الاجتماعية والطبقية المحيطة بهن. وفي حالة فتيات "تيك توك"، يتداخل التمييز الجندري مع التهميش الطبقي، بما يجعل نساء مثل حنين حسام ومودة الأدهم أكثر عرضة للرقابة والوصم مقارنة بالنساء من الطبقات الأعلى، اللواتي يمتلكن قدرًا أكبر من الحماية الاجتماعية. ويكشف هذا السياق عن كيفية توظيف الإعلام كأداة لترسيخ معايير أخلاقية تُستخدم لتقييد النساء في الفضاء الرقمي بدلًا من حماية حقوقهن.

بدأت قضية فتيات "تيك توك" عندما تلقت النيابة العامة شكاوى من مواطنين عبر منصات التواصل الاجتماعي تطالب بملاحقة الفتيات بسبب المحتوى الذي يقدمنه. وجاءت هذه الشكاوى في سياق رقابة مجتمعية تحمل طابعًا أبويًا، ما دفع النيابة إلى تحريك الدعوى استجابة لهذا الضغط الشعبي، بما يوضح كيف يتحول الرأي العام إلى أداة تؤثر في مسار القضايا القانونية، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بظهور النساء في الفضاء الرقمي والتعامل معهن باعتبارهن مصدرًا لتهديد أخلاقي يجب ضبطه.

تناول الإعلام المصري قضية فتيات "تيك توك" بصورة سلبية ومتحيزة، حيث ركز على تقديمهن كتهديد مباشر للأخلاق والقيم الأسرية. ولم يقتصر الأمر على التغطية السلبية، بل امتد إلى التحريض المباشر على ملاحقتهن، كما ظهر في فيديو نشأت الديهي بتاريخ ١٨ إبريل ٢٠٢٠.[١٤] الذي دعا فيه صراحة إلى القبض على حنين حسام، ليتم توقيفها فعلًا بعد يومين. وفي برنامج "آخر النهار"، صعد تامر أمين الخطاب بوصف سلوك الفتيات بأنه "غير أخلاقي" و"منحرف"، داعيًا إلى محاكمتهن "عبرة للآخرين"،[١٥] بينما قدم عمرو أديب في برنامج "الحكاية" خطابًا مشابهًا، مؤكدًا أن الفتيات "يفسدن الشباب". هذه التغطية عززت صورة نمطية تجعل من النساء موضعًا دائمًا للرقابة الأخلاقية، وأسهمت في تحويل النقاش العام من مناقشة حقوقهن الرقمية إلى مساءلة حضورهن نفسه في الفضاء الرقمي، ولا سيما عندما يصدر من نساء ينتمين لطبقات اجتماعية أقل امتلاكًا للحماية أو الامتياز[١٦].

يكشف هذا التناول الإعلامي عن هيمنة أبوية واضحة على الخطاب العام، إذ تُقدم النساء باعتبارهن "حارسات للقيم" و"مسؤولات عن حماية الأخلاق"، بينما يُستبعد الرجال من فحص السلوك نفسه أو تحميلهم المسؤولية عنه. هذا التصوّر يعزز الفجوات الجندرية داخل المجالين العام والرقمي، ويُظهر كيف تعمل القيم الأبوية على تشكيل نظرة المجتمع والدولة إلى ظهور النساء في الفضاء الإلكتروني. كما يتعامل الإعلام مع هذه القضايا من زاوية أخلاقية ضيقة، تركز على الإدانة والوصم بدلًا من تحليل الأبعاد القانونية والحقوقية المتعلقة بحرية التعبير والخصوصية الرقمية. وبذلك يفشل الإعلام في تقديم معالجة متوازنة لقضايا النساء على الإنترنت، مكتفيًا بإعادة إنتاج السياقات الأبوية نفسها التي تدفع نحو الرقابة والتجريم.

في سياق موحد، تعكس الأحكام القضائية التي استهدفت نساء مثل حنين حسام مدى تداخل السلطة القضائية مع الخطاب الديني المحافظ، بما يعزز حضور الفتاوى والمواقف الوعظية في تشكيل الموقف القانوني من مشاركة النساء الرقمية. وقد ظهر هذا بوضوح في تعليق الداعية عبد الله رشدي على الحكم، حين وصفه بأنه "تاريخي" ودعا إلى المزيد من الأحكام الرادعة ضد ما يعتبره "مظاهر الفساد"، وهو ما يكشف عن استعداد الخطاب الديني لتبنّي دور رقابي مباشر على سلوك النساء. ولا تقتصر أهمية هذه التصريحات على مضمونها، بل على الطريقة التي تتجاور فيها مع الأحكام القضائية، لتشكل ما يشبه التحالف الضمني بين المؤسستين القضائية والدينية في إعادة إنتاج الضبط الأخلاقي للنساء تحت شعار "حماية القيم". هذا التداخل يعكس رسوخ ثقافة أبوية ترى في أجساد النساء وممارساتهن الرقمية مساحة يجب التحكم فيها، ويدفع نحو تقييد حريتهن وتقليص مشاركتهن في الفضاء العام والرقمي.[١٧]

في هذا الاطار، تتقاطع الممارسات القضائية والخطابات الدينية عند نقطة مركزية واحدة التعامل مع جسد المرأة بوصفه مجالًا عامًا مفتوحًا للرقابة والتقييم الأخلاقي. وتعكس هذه التصورات رؤية اجتماعية راسخة تربط بين شرف المرأة وجسدها، وتشرعن التدخل في حياتها الخاصة تحت دعوى "حماية القيم". ولا يقتصر هذا المنظور على الفئات الأكثر تهميشًا، لكنه يُظهر أثرًا أشد قسوة عندما يتعلق الأمر بالنساء الفقيرات اللاتي يفتقرن إلى الموارد والحماية، مما يجعلهن أكثر عرضة للوصم والملاحقة. ومن خلال هذا التداخل بين الخطاب الديني والممارسات القضائية، يتكرس نمط رقابي يعيد إنتاج التمييز ضد النساء ويضيق مساحات حضورهن في المجالين العام والرقمي.

وفي المقابل، حاولت المنصات الرقمية مثل "تيك توك" و"لايكي" نفي مسؤوليتها المباشرة عن القضية عبر التأكيد في بيانات رسمية أن ما حدث يمثل "حالات فردية" مرتبطة بمحتوى محدد، وأنها تطبق معايير واضحة لمراقبة المحتوى. غير أن هذا الخطاب لم يغيّر من اتجاه النقاش العام، الذي ظل متمركزًا حول القيم الأخلاقية والعادات المجتمعية، مما دفع نحو تصاعد المطالبات بتشديد الرقابة على المنصات الرقمية نفسها. وأسهم الحكم الصادر بحق حنين حسام ومودة الأدهم في خلق حالة من القلق بين النساء الناشطات على هذه المنصات، إذ بدا أن أي مشاركة رقمية قد تتحول بسهولة إلى موضع مساءلة أخلاقية أو قانونية. ويكشف ذلك عن اتساع الفجوة الجندرية في الفضاء الرقمي، حيث تُحاكم النساء استنادًا إلى

معايير أخلاقية مبهمة، في حين لا يخضع الرجال للمعايير ذاتها، وهو ما يعمق عدم المساواة في الوصول إلى الحقوق الرقمية ويمسّ بحرية النساء في التعبير.[١٨]

أدى الحكم بحق حنين حسام ومودة الأدهم إلى خلق حالة واسعة من القلق بين النساء الناشطات على منصات مثل "تيك توك" و"لايكي"، إذ عكس هذا الحكم كيف يمكن لتحرك قانوني واحد أن يعيد رسم حدود المشاركة الرقمية للنساء، ويحوّل أي ظهور عادي إلى فعل قابل للتأويل الأخلاقي أو القانوني. وترسّخ هذا القلق مع الشعور بأن الحكم يمثل سابقة قد تُستخدم لاحقًا لملاحقة نساء أخريات بذات المنطق الرقابي. وفي الوقت نفسه، يزداد التمييز ضد النساء في الفضاء الرقمي وضوحًا، إذ تُحاكم النساء وفق معايير أخلاقية فضفاضة لا تُطبق بالصرامة نفسها على الرجال، الأمر الذي يعكس فجوة مستمرة في القدرة على التمتع بالحقوق الرقمية والتعبير بحرية على قدم المساواة.

التحيز الطبقي والنشاط الرقمي الذي تعكسه قضية " فتيات تيك توك"

تظهر التحيزات الطبقية بوضوح في قضية فتيات "تيك توك" في مصر، إذ يجري التعامل مع قضاياهن بطريقة مغايرة تمامًا مقارنة بالقضايا المتعلقة بنساء من طبقات اجتماعية أعلى. هذا التفاوت لا يعكس فقط تفاوت الامتيازات، بل يكشف كذلك عن دور الوصاية الأسرية والدولة في التحكم في أجساد النساء وحرياتهن، حيث تصبح النساء من الطبقات الأقل أكثر عرضة للاستهداف الممنهج. ووفقًا لنظرية التقاطعية (Intersectionality) ، فإن النساء المنتميات إلى الفئات الاجتماعية الأكثر تهميشًا يواجهن أشكالًا مضاعفة من التمييز نتيجة تداخل الجندر مع الطبقة. ويتجلى هذا التمييز بوضوح في كيفية تعاطي النظام القضائي والمؤسساتي مع قضاياهن، إذ تُوجه إليهن تهم فضفاضة وتُتخذ بحقهن إجراءات تعسفية، بينما تحظى النساء من الطبقات العليا بمعاملة أكثر تساهلًا.

فعلى سبيل المثال، أثارت إطلالة الممثلة رانيا يوسف في مهرجان الجونة عام ٢٠١٨ جدلًا واسعًا واتهامات بـ"عدم احترام التقاليد"، إلا أن التعامل معها ظل محصورًا في إطار الجدل الإعلامي دون تفعيل أي أدوات قانونية، ليُقدَّم الحدث في النهاية كـ"سلوك فردي" قابل للاعتذار والتجاوز. في المقابل، واجهت حنين حسام ومودة الأدهم مسارًا مختلفًا تمامًا؛ إذ جرى تأطير ظهورهما الرقمي كفعل يحمل دلالات أخلاقية تهدد "قيم الأسرة"، ليتم وصفهما بعبارات مثل "منحرف" و"مُفسد للمجتمع"، قبل أن يُفتح ضدهما مسار قضائي كامل انتهى بأحكام سجن قاسية. ويكشف هذا التباين عن أن الخطاب الأخلاقي لا

يُستخدم بصورة مجردة، بل يُفعَّل انتقائيًا وفق موقع النساء الطبقي وقدرتهن على النفاذ إلى دوائر النفوذ والحماية الاجتماعية.[١٩]

تؤكد هذه المقارنة اتساع الفجوة في كيفية تعامل الإعلام والمؤسسة القضائية مع قضايا النساء وفق موقعهن الاجتماعي، حيث تُحاط بعض السلوكيات مثل إطلالة رانيا يوسف بإطار رمزي يسمح بإغلاق الجدل داخل حدود الإعلام دون تفعيل أدوات العقاب. في المقابل، يُعاد تأويل السلوك الرقمي لحنين حسام ومودة الأدهم كفعل يتجاوز التعبير الشخصي إلى "تهديد أخلاقي"، وهو ما فتح الباب لتدخل قانوني مباشر. ويكشف هذا التباين عن ممارسة وصاية مؤسسية تستهدف النساء الأقل حظًا طبقيًا، ويجعل من القانون أداة لإعادة إنتاج الهرمية الجندرية بدلًا من ضمان الحماية والمساءلة العادلة.

وبناءً على ذلك، تكشف القضية عن الدور المركزي للطبقة الاجتماعية في صياغة مسارات العدالة للنساء، حيث تُحاط بعض السلوكيات خصوصًا الصادرة عن نساء يمتلكن رأس مال رمزي أو شهرة بهوامش أوسع للتأويل والتسامح. في حين تُواجه النساء من الطبقات الأقل، مثل حنين حسام ومودة الأدهم، بتطبيق أشد صرامة للنصوص الأخلاقية، وبآليات عقاب تتجاوز الجانب القانوني إلى التشهير والوصم. ويُظهر هذا التفاوت أن المنظومة الأبوية لا تعمل بشكل متجانس على جميع النساء، بل تُطبق بشكل انتقائي يعمق التمييز الطبقي، بحيث تصبح القدرة على "النجاة" من الملاحقة مشروطة بالموقع الاجتماعي لا بالفعل نفسه.

في مواجهة هذا النمط من الملاحقات الأخلاقية، برزت حملة **#بعد_اذن_الاسرة_المصرية** كأحد أشكال المقاومة الرقمية التي تُعيد صياغة خطاب السلطة عبر السخرية والتهكم. وقد وفرت الحملة مساحة لفضح المنطق الأبوي الذي تتأسس عليه التهم الموجهة إلى نساء "تيك توك"، إذ تُحول ما تقدمه الدولة كـ"أدلة" إلى مادة للنقد، بما يعكس قدرة النساء على استعادة زمام السردية ولو داخل مساحة رقمية مُراقبة. ومن منظور الدراسات المرتبطة بالنشاط الرقمي، وبالاستناد إلى تحليلات Manuel Castellsحول "شبكات المقاومة"، يمكن فهم الحملة بوصفها إستراتيجية تُتيح للفئات المهمشة إنتاج خطاب مضاد يُقاوم التمثيلات الرسمية.

ولا يمكن النظر إلى الحملة باعتبارها رد فعل عابر، بل كامتداد لحراك نسوي أوسع يتشكل عند تقاطع الجندر مع الطبقة. فالسخرية هنا ليست مجرد أسلوب تعبيري، بل أداة تفكيك تُعيد كشف التناقض الصارخ بين كيفية تعامل الدولة والإعلام مع نساء الطبقات العليا مقارنة بمن هم أقل حظًا. وقد عكست آلاف المشاركات عبر تويتر وفيسبوك هذا الوعي الطبقي

المتنامي، حيث استخدمت النساء اللغة الساخرة لإبراز لا معقولية التهم، وتعرية علاقات القوة التي تُحاكِم ظهور النساء الرقمي على أساس طبقي وجندري.

أما لافتة في هذه الحملة فهو أن حنين حسام نفسها انخرطت فيها عبر رسائل صوتية وتصريحات علنية، أكدت فيها أن ما تعرضت له لا ينفصل عن منظومة أوسع من الرقابة التي تستهدف النساء - خصوصًا من الطبقات الأفقر - وتسعى إلى ضبط طموحاتهن وحركتهن داخل المجال الرقمي. وقد شكل هذا التفاعل نوعًا من "الاستعادة الرمزية" للوكالة، إذ مكنها من تحدي الصورة التي فُرضت عليها بوصفها "ضحية" أو "منحرفة"، وإعادة تقديم نفسها باعتبارها فاعلة في مواجهة القمع، لا مجرد موضوع له.

الخاتمة

تُظهر هذه الورقة أن قضية فتيات "تيك توك" ليست حدثًا منعزلًا، بل مدخلًا لفهم كيفية تشكل الرقابة الأخلاقية في مصر عند تقاطع الجندر والطبقة والظهور الرقمي. فالاستناد المتكرر إلى مصطلحات واسعة مثل "القيم الأسرية" يُعيد إنتاج منطق أبوي يُحمل النساء مسؤولية المعايير الأخلاقية للمجتمع، بينما يكشف التطبيق الانتقائي للقانون عن تحيز طبقي واضح ضد النساء الأكثر فقرًا. وفي المقابل، تُظهر ردود الفعل المجتمعية والإعلامية أن الرقابة لا تُمارس من الدولة وحدها، بل تتعمق عبر شبكات من الفاعلين الاجتماعيين الذين يسهمون في تحويل ظهور النساء الرقمي إلى مساحة مفخخة بالاتهام والوصم.

ومع أن الحملات الرقمية مثل حملة #بعد_اذن_الاسرة_المصرية تفتح مسارات مقاومة داخل فضاء مُراقب، إلا أنها تكشف أيضًا عن حدود الوكالة المتاحة للنساء داخل بنية تُعيد باستمرار ضبط حضورهن بما ينسجم مع تصور أخلاقي ضيق. وهنا يبرز سؤال بحثي أعمق حول طبيعة الفضاء الرقمي نفسه، هل يشكل امتدادًا للمجال العام التقليدي بمعاييره الأبوية؟ أم أنه ينتج شكلًا جديدًا من الرقابة يُمارس من أسفل كما من أعلى؟

بهذا المعنى، تصبح قضية فتيات "تيك توك" ليست فقط مثالًا على التمييز، بل مدخلًا لفهم أعمق للرقابة بوصفها ممارسة متعددة المستويات، تُمارس من الدولة والمجتمع والإعلام، وتعيد صياغة حضور النساء في المجالين العام والرقمي بطريقة تستدعي مزيدًا من البحث والتفكيك.

المراجع

[١] " CNN نشر في ٢٧ يوليو ٢٠٢٠.حبس فتيات الـ'تيك توك' بمصر عامين. وأنباء عن إغمائهما وانهيار أسرتيهما."https://www.cnn.com/tik-tok-girls-convicted-٢-years .

[٢] قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨. الجريدة الرسمية المصرية، العدد ١٢، ٢٠١٨.

[٣] موافي، تامر. ٢٠١٦ .*استكشاف الهامش: التقاطعية، سياسات الهوية والعنف ضد النساء الملونات* .ترجمة ويكي الجندر https://shorturl.at/ugnk .

[٤] موافي، تامر. ٢٠١٦ .*استكشاف الهامش: التقاطعية، سياسات الهوية والعنف ضد النساء الملونات* .ترجمة ويكي الجندر https://shorturl.at/ugnk .

[٥] النيابة العامة. ٢٠٢٠. "أمر النائب العام بالتحقيق مع الفتاة المدعوة حنين حسام فيما نشرته بأحد مواقع التواصل الاجتماعي." نشر في ٢٠٢٠ https://shorturl.at/HMbsA .

[٦] النيابة العامة. ٢٠٢٠. "أمر بإحالة المتهمتين 'حنين حسام' و'مودة الأدهم' وثلاثةٍ آخرين إلى المحاكمة الجنائية مع استمرار حبسِهما." نشر في ٢٠٢٠. https://shorturl.at/JSNhN

[٧]قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠. المواد ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦/١، و١٣.

[٨] رمضان، هشام.١٦.٢.٢٠٢٥. مقابلة شخصية مع المحامي هشام عبد العزيز، أحد فريق الدفاع عن "فتيات التيك توك."

[٩] الوطن. ٢٠٢٠. "عاجل.. بينها الإتجار في البشر.. النائب العام يكشف تفاصيل اتهامات حنين حسام". https://shorturl.at/xGiyK

[١٠] مسار مجتمع التقنية والقانون. ٢٠٢٠. "مشاركة تدفع بعدم دستورية جريمة الاعتداء على قيم الأسرة المصرية". https://shorturl.at/KxWTs

[١١]محمود، مصطفى. ٢٠٢٠. "إدارة البيان والتوجيه للنيابة العامة المصرية، حراس العدالة حراسًا للحدود السيبرانية ".*المفكرة القانونية. https://shorturl.at/nbCYq*

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية. ٢٠٢٠. "مراقبة محاكمة 'فتيات التيك توك': عندما تحاكم النساء على ممارستهن لحقهن في حرية التعبير عبر الإنترنت". https://rb.gy/izfy٨٢

[١٢]محمود، مصطفى. ٢٠٢٠. "إدارة البيان والتوجيه للنيابة العامة المصرية، حراس العدالة حراسًا للحدود السيبرانية ".*المفكرة القانونية. https://shorturl.at/nbCYq*

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية. ٢٠٢٠. "مراقبة محاكمة 'فتيات التيك توك': عندما تحاكم النساء على ممارستهن لحقهن في حرية التعبير عبر الإنترنت". https://rb.gy/izfy٨٢

[١٣] مؤسسة حرية الفكر والتعبير. ٢٠٢٠. "قضية حنين ومودة(١) . https://shorturl.at/AlUmS

[١٤] الديهي، نشأت. "كارثة أخلاقية في تيك توك، دعوة من فتاة للبنات لفتح الكاميرات وعرض أجسادهم بمقابل ٣٠٠٠ دولار "**.برنامج بالورقة والقلم** .يوتيوب، نشر في ٢٠٢٠.

https://www.youtube.com/watch?v=٥IWb٦gr٢٩١c

[١٥] أمين، تامر. "القصة الكاملة لقضية الطالبة حنين حسام فتاة التيك توك .. ورسالة وتعليق مثير لتامر أمين "**.برنامج آخر النهار**، قناة تن، نشر في ٢٠٢٠.

https://www.youtube.com/watch?v=P٩m٩VJtKrck

[١٦] أديب، عمرو. "عمرو أديب يعلق على موضوع فتاة التيك توك (حنين): مابتكلمش عالبنت.. بس هو إحنا لازم نراقب عيالنا إزاي؟ "**برنامج الحكاية**، قناةMBC ، نشر في ٢٠٢٠ .

https://www.youtube.com/watch?v=٨FmdKD_PvMc

[١٧] »نرجو المزيد». عبدالله رشدي يعلق على عقوبة حبس «حنين حسام» و«مودة الأدهم "**.المصري اليوم**، نشر في ٢٠٢٠. https://rb.gy/١x٠znx

[١٨]"أول تعليق من (تيك توك) على واقعة فيديو حنين حسام "**.قناة بي بي سي**، نشر في ٢٠٢٠ . https://www.youtube.com/watch?v=xWIs٧qWgz-o

[١٩]"القصة الكاملة لأزمة «فستان رانيا يوسف "**.المصري اليوم**، نشر في ٢٠١٨. https://rb.gy/٨ea٨q٨